



ORGANIZATION OF  
AFRICAN UNITY  
Secretariat  
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية  
السكرتارية  
ب. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE  
AFRICAINNE  
Secretariat  
B. P. 3243

Addis Ababa \* ادیس ابابا \*

منظمة الوحدة الافريقية

مجلس الوزراء

الدورة العادية الثالثة والعشرون

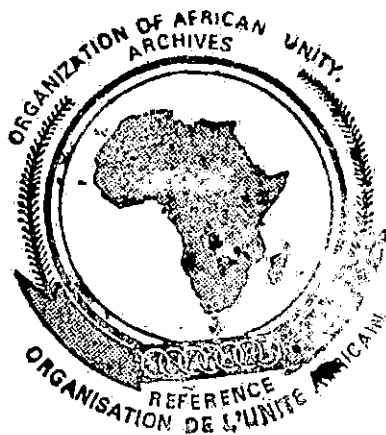
مقديشينو ٥ - ١٠ يونيو ١٩٧٤

CM/ 580 (XXIII)

تقرير الأمين العام الإداري

عن استعدادات منظمة الوحدة الافريقية

لمؤتمر الامم المتحدة الخاص مقانسون المحلر



تقرير الأمين العام الإداري  
عن استمدادات منظمة الوحدة الإفريقية  
لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بقانون البحار

مما تجدر الإشارة إليه أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية أصدر خلال دورته التاسعة لفرع المادية في الرباط ( المغرب ) قرارا ( ) CM/ Res. 289 (XIX) بشأن قانون البحار . وأشار هذا القرار أن تشعب المشاكل المتعلقة بقانون البحار تتطلب من السندول الاعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أن تحدد بطريقة دقيقة مواقفها السياسية بالنسبة لكل موضوع سينار امام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بقانون البحار على ضوء المعلومات التي ستوفر لها . كما أكد القرار من جديد الحاجة الملحة للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية للتشاور فيما بينها بالنسبة لجمهور النقاط المتعلقة بقانون البحار ولتنسيق مواقفها بهدف التقدم كجبهة واحدة في حالة أية مجابهة بشأن قانون البحار . وطلب من الامانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية القيام في هذا الخصوص بحالة الموضوع إلى المجموعة الإفريقية في لجنة الأمم المتحدة الخاصة باستخدام البرى لقاع البحار والمحيطات والطبقة الواقعة تحت التربة خارج حدود الولاية الطبيعية وعلى هذه المجموعة ان تقوم عندئذ باعداد مذكرة شاملة تغطي هذه المسائل في مجموعها يناقشها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بقانون البحار وموقف مختلف الدول المشتركة أو مجموعات

(٢)

الدول بالنسبة لكل مسألة من هذه المسائل ، وكذا اية مقترحات أو توصيات  
 قد تساعد الدول على تحديد مواقعها • وطلب ايضا من الامانة العامة  
 ان تدعو اجتماعا للخبراء بهدف تنسيق وجهات نظر الدول الاعضاء في منظمة  
 الوحدة الافريقية واعداد مشروع اعلان افريقي يعرض بعد ذلك على مجلس  
 وزراء منظمة الوحدة الافريقية في شهر فبراير ١٩٧٣ وعلى مؤتمر رؤساء الدول  
 والحكومات في مايو ١٩٧٣ •

وخلال دورات لجنة الامم المتحدة عن قاع البحار والمحيطات  
 المنعقدة في يوليو / أغسطس ١٩٧٢ في جنيف ، شكل الاعضاء الافريقيون  
 في اللجنة عددا من المجموعات تتولى كل مجموعة مهمة معينة واعدوا عددا من  
 الوثائق الا انه لضيق الوقت لم يتم بحثها بمعرفة المجموعة • وبالتالي  
 لم تتمكن السكرتارية من عقد اجتماع الخبراء قبل دورة فبراير ١٩٧٣ لمجلس  
 الوزراء لاعداد الاعلان الافريقي كما طلب القرار ( CM/ Res. 289 ) • الا  
 ان المجموعة الافريقية في دورات لجنة الامم المتحدة عن قاع البحار والمحيطات  
 اجتمعت في نيويورك من ٩ الى ١١ أبريل ١٩٧٣ لوضع الخطوط النهائية  
 لمذكرة شاملة عن المسائل المتعلقة بقانون البحار عرضت فيها بعد على اجتماع  
 للخبراء دعيت جميع الدول الاعضاء الى ارسال ممثلين عنها • واشترك في  
 هذا الاجتماع المنعقد في أديس أبابا من ١٦ الى ٢٠ أبريل ١٩٧٣ خبراء  
 من ٣٠ دولة من الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية • وتمت عندئذ الموافقة  
 على هذه المذكرة التي اعدتها المجموعة الافريقية في لجنة الامم المتحدة عن قاع  
 البحار والمحيطات بعد ادخال التعديلات عليها • ثم عرضت المذكرة على الدورة

(٣)

الحادية والعشرين لمجلس الوزراء في شهر مايو ١٩٧٣ في أديس أبابا  
ووافق المجلس على المذكرة في مجموعها الا انه بعد بضعة ايام صادق المؤتمر  
المباشر لرؤساء الدول والحكومات على المذكرة دون الققرة ١ - ( )  
الخاصة بحدود الحياة الاقليمية . وطلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من  
الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية التشاور مرة اخرى مع الدول الاعضاء  
في المنظمة وباقي المجموعات الاقليمية وعرض تقرير عن هذه المسألة على الدورة  
التالية لمجلس الوزراء . ونص اعلان منظمة الوحدة الافريقية الذي اعتمده  
المؤتمر المباشر لرؤساء الدول والحكومات مرفق مع هذا ( مرفق رقم ٢ ) ودعت  
عندئذ الامانة العامة اجتماعا للمجموعة الافريقية في لجنة الامم المتحدة عن  
قاع البحار والمحيطات في جنيف يوم ٢٥ و ٢٦ يونيو لدراسة المسألة  
بصورة اعمق . الا ان هذا الاجتماع لم يسفر الا عن نتائج ضعيفة للغاية  
لقله عدد الذين اشتركوا فيه .

وبالإضافة الى ذلك مثلت الامانة العامة ضمن مجموعة ال ٧٧ التي  
اجتمعت في شهر أبريل ١٩٧٤ في نيروبي ودعت بهذه المناسبة المجموعة  
افريقية لمواصلة مناقشة المذكرة . الا انه ظهر خلال هذا الاجتماع  
بعض التصدع في الموقف الافريقي ، وكانت الدول الالاساحلية وتلك المسماة ذات  
وضع جغرافي غير موات سبق لها ان اجتمعت في كامبالا ايام ٢٠ الى ٢٣ مارس  
١٩٧٤ لاصدار اعلان تتنافى اجزاء كثيرة منه مع الاعلان الذي وافق عليه مجلس  
الوزراء ورؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية . ومرفق مع هذا اعلان كامبالا ( مرفق  
٣ ) ومناسبة اجتماع مجموعة ال ٧٧ طالبت بعض البلدان الالاساحلية بالحاج ان



## قرار بشأن قسانون البحار

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المجتمع في دورته العادية التاسعة عشر في الرباط ( المغرب ) من ٥ الى ١٥ يونيو ١٩٧٢ .

ان يأخذ في الاعتبار ان استقلال الموارد البحرية للبحار

والمحيطات المحاذية للشواطئ الافريقية يعتبر بالنسبة للدول الافريقية أملا للأجيال القادمة ومصدر فائدة رأسمالية لاقتصادياتها الحالية وان يدرك ان استغلال هذه الموارد لصالح الاقتصاديات الافريقية لا يمكن ان يتم الا في نطاق الانظمة الدولية التي تأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان ومجموعات البلدان .

وان يعرب عن اقتناعه ان قانون البحار المعمول به حاليا

لم يراع مصالح البلدان الافريقية ان تعديله كان موضع ترحيب صادرة عن الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة على ان يتم هذا التعديل عن طريق دعوة مؤتمر جديد عن قانون البحار .

ان يعلن علمه بالمناقشات الهامة التي دارت امام لجنة

الامم المتحدة الخاصة بقاع البحار التي تجتمع دوريا في جنيف ونيويورك والتي لعبت خلالها مناقشات المجموعة الافريقية دورا بارزا وان يضع نصب عينيه القرارات ٢٥٠ (١٧) - ٢٣٨ (١٧) الصادرة عن الدورة العادية السابعة عشر لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المجتمع في أديس أبابا في يونيو ١٩٧١ التي

أكدت السيادة الدائمة للبلدان الافريقية على مصايد الاسماك في البحار  
المتاخمة لشواطئها .

وان يضع ايضا نصب عينيه القرار ٢٤٥ (١٧) الصادر  
عن الدورة السابعة عشر لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المجتمع في أديس  
أبابا في شهر يونيو ١٩٧١ والذي يؤكد السيادة الدائمة للدول الافريقية  
على مواردها الطبيعية .

وان يدرك ان تشعب مختلف المسائل المتعلقة بمسألة  
قانون البحار تتدلب من الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية تحديس  
مواقفها السياسية بصورة دقيقة بالنسبة لكل موضوع من الموضوعات التي ستناقش  
امام مؤتمر قانون البحار وذلك على ضوء المعلومات الدقيقة التي ستم توفيرها  
لها .

وان يعرب عن اقتناعه بالرغم من ذلك بالحاجة الملحة  
للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ان تتشاور بالنسبة لكل النقاط وان تنسق  
مواقفها بهدف التقدم كجبهة موحدة عند ايه مجابهة بالنسبة لقانون البحار .

يوصى  
=====

١- بأن تقوم الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بأسرع وقت باحالة  
المسألة على الاعضاء الافريقيين في لجنة قاع البحار التي سيطلب منها

CM/ 590

ANNEX. I

CM/ Res. 289 (XIX)

Page (3)

(٣)

اعداد مذكرة وافية تغطي المسائل في مجموعها وارسالها الى  
جميع الدول الاعضاء لمناقشتها امام مؤتمر الامم المتحدة الخاص  
بقانون البحار وموقف مختلف الدول أو مجموعات الدول المشتركة  
بالنسبة لكل مسألة من هذه المسائل وكذلك أية مقترحات أو  
توصيات قد تساعد الدول على تحديد مواقفها .

- ٢- بان تقوم الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في اسرع وقت  
بدراسة الوثيقة التي ستعرضها عليها المجموعة الافريقية وموافقة  
الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بتعليقاتها في اقرب وقت .
- ٣- بان تدعو الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية قبل دورة مجلس  
الوزراء في فبراير ١٩٧٣ اجتماعا للخبراء بهدف تنسيق وجهات النظر  
التي تعرب عنها الدول الاعضاء واعداد مشروع اعلان افريقي يعرض  
على مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في فبراير ١٩٧٣ وعلى مؤتمر  
رؤساء الدول والحومات في مايو ١٩٧٣ .



## أعلان منظمة الوحدة الافريقية

عن المسائل المتعلقة بقانون البحار

( CM/ Res. 289 \_ (XIX) )

- ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المجتمع في دورته الحادية والعشرين العادية في اديس أبابا ( اثيوبيا ) من ١٧ الى ٢٤ مايو ١٩٧٣ .
- ١- ان يتخذ في الاعتبار انه وفقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية من " مسئوليتنا استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في قارتنا لتحقيق التقدم الشامل لشعوبنا في جميع مجالات الجهد الانساني "
  - ٢- وان يذكر بالقرارات ( CM/Res. 250 & CM/Res. 245 )  
الصادرة عن الدورة السابعة عشر لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن سيادة البلدان الافريقية الدائمة على مواردها الطبيعية .
  - ٣- وان يذكر بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ( CM/Res. 289 ) والقرار ( CM/Dec. 236 (XX) )
  - ٤- وان يذكر ايضا بالقرار ٢٧٥٠ (٢٥) و ٣٠٢٩ (٢٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة .
  - ٥- وان يدرك ان عددا كبيرا من البلاد الافريقية لم تشترك في مؤتمرات ١٩٥٨ و ١٩٦٠ عن قانون البحار .

- ٦- وان يدرك أيضا انه ينبغي على القارة الافريقية القيام  
بتنسيق موقفها تجاه كافة المسائل المطروحة على مؤتمر الامم  
المتحدة القادم الخاضعينون البحار المقرر عقده في سانتياغو  
( شيلي ) خلال عام ١٩٧٤ والاستفادة من ذلك .
- ٧- وان يحترف بأن البيئة البحرية ومواردها البيولوجية  
والمعدنية ذات أهمية قصوى للبشرية ولا يمكن اعتبارها غير محدودة
- ٨- وان يلاحظ ان الموارد البحرية تستغل حاليا بمعرفة بعض  
الدول دون غيرها ولمصلحة شعوبها الاقتصادية وحدها .
- ٩- وان يحرب عن اقتناعه بأنه من حق البلاد الافريقية استغلال  
موارد البحار المحيطة بالقارة الافريقية لمصلحة شعوبها .
- ١٠- وان يحترف بأن قدره البحار على استيعاب المخلفات والقضاء  
على خطرها وكذلك قدرتها على تجديد الموارد الطبيعية لا يمكن  
اعتبارها غير محدودة .
- ١١- وان يلاحظ امكانية استخدام البحار في اغراض غير سلمية  
وان يحرب عن اقتناعه بضرورة قصر استخدام البيئة البحرية على اغراض  
السلمية .
- ١٢- وان يدرك وضع الدول التي تتكون من مجموعة جزر ( الارخبيل )
- ١٣- وان يدرك أيضا أن القارة الافريقية تتضمن عددا من الدول ذات وضع  
غير موافق ومنها الدول اللاساحلية والدول ذات الرصيف القارى وتلك  
التي لا منفذ لها على المحيطات الا عن طريق المرور البرى عبر  
المضايق .

١٤- واذ يلاحظ الاتجاه الذى ظهر اخيرا وشوامد ولاية السودان الساحلية على المنطقة المتاخمة لشواطئها .

١٥- واذ يلاحظ موقف وجهات نظر باقى الدول والاقاليم .

### أ - البحار الاقليمية والمضايق :

- (١) فى انتظار انتهاء المفاوضات الخاصة بالنظام الجديد المقرر وضعه بالنسبة لهذه المناطق بمعرفة مؤتمر الاسم المتحدة القادم عن قانون البحر وقرار هذا النظام من الجميع ينبغى الا يعتبر هذا الوضع ماسا بحدود البحر الاقليمى الحالية لاية بولاية ولا بحقوق الدول القائمة حاليا .
- (٢) توافق الدول الافريقية على المبدأ الذى يقضى بأحقية البلاد الالاساحلية بالوصول الى البحر وتوافق على النص على ذلك فى الاتفاقية العالمية المقرر مناقشتها امام مؤتمر قانسون البحار .
- (٣) توافق الدول الافريقية من حيث المبدأ نظرا لاهمية الملاحة الدولية فى المضائق المستخدمة لهذا الغرض على نظام المرور البرى فى هذه المضائق ، الا انها تعترف بأن هذا النظام يتطلب تحديدا دقيقا .
- (٤) توافق الدول الافريقية على المبدأ الذى يقضى بأن خطوط الاسس لاي دولة تتكون من مجموعة جزر ( أرخبيل ) يمكن رسمها عن طريق ربط اقصى النقاط فى الجزر الاكثر بعدا بهدف تحديد المياه الاقليمية لمثل هذه الدولة الارخبيل .

ب - نظام الجزر

( ٥ ) تعترف الدول الافريقية بضرورة وضع تحديد دقيق لطبيعة المساحات البحرية للجزر وتوصي بأن يوضع هذا التحديد وفقا لمبادئ عادلة مع أخذ كافة العوامل المتعلقة بذلك وكافة الظروف الخاصة في الاعتبار بما في ذلك /

أ - مساحة الجزر

ب - عدد سكانها ( مرتفعا كان أم لا )

ج - قربها من الاقليم الرئيسى

د - التكوين الجيولوجى

هـ - المصالح الخاصة للدول التى تتكون من جزيرة واحدة

والدول التى تتكون من مجموعة الجزر

ج - مفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة بما في ذلك منطقة الصيد الخاصة :

( ٦ ) تعترف الدول الافريقية بحق الدول الساحلية فى انشاء

مناطق اقتصادية خاصة فيما وراء بحرها الاقليمى لامتداد

لاكثر من ٢٠٠ ميل بحرى تقاس اعتبارا من خطوط الاساس

الستخدمة لتحديد بحرها الاقليمى

( ٧ ) تمارس الدول السلحلية سيادتها الدائنة فى هذه المناطق

على جميع مواردها البيولوجية والمعدنية وتستغل المتعلقة

ولا تضع - دون وجه حق - الاستخدامات الشرعية الاخرى

- ٨) للبحر كحرية الملاحة والتخليق وتركيب الكابلات وخطوط الانابيب.  
تعتبر البلاد الافريقية ان البحث العلمى في هذه المنطقة ومكافحة  
التلوث البحرى تخضع لولاية الدول الساحلية .
- ٩) تحترف البلاد الافريقية - كى تتمتع جميع شعوب المنطقة من الموارد  
المتاحة - بأنه من حق البلاد التى لاشواطى لها وياقى  
الدول ذات الوضع غير الموات من الاشتراك فى استغلال الموارد  
البيولوجية فى المناطق الاقتصادية المجاورة على قدم المساواة  
مع رعايا الدول الساحلية على اساس من التضامن الافريقى ووفقا  
للاتفاقيات الثنائية أو الاقليمية التى يصح ابرامها .
- ١٠) لايجوز تفسير أى حكم من أحكام هذا الاعلان بأنه يتضمن أى حق  
للاقليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية والمنصرية فى الانتفاع  
بالمقترحات الواردة اعلاه .
- د - الترتيبات الاقليمية :
- ١١) رغبة فى تنمية واستغلال موارد المنطقة على الدول الافريقية ان تتخذ  
كافة الاجراءات اللازمة وخاصة فيما يتعلق بالتعاون فيما بينهم  
للحفاظ على الموارد الحية واستغلالها وكذلك لتلافى التلوث ومقاومته  
بغية المحافظة على البيئة البحرية وأن تنشئ الهيئات الاقليمية  
التي قد تحتاجها وأن تسوى منازعاتها وفقا للترتيبات الاقليمية .
- هـ - السيد فى أعالى البحار :
- ١٢) تعترف الدول الافريقية بأن الصيد فى أعالى البحار له اثر مباشر

(٦)

على الصيد في البحر الاقليمي وفي المنطقة الاقتصادية والتدلى  
ينبغي تنظيم هذا النشاط وخاصة فيما يتعلق بالاسماك المهاجرة  
والصاعدة من البحار الى الانهار وتوافق اذن الدول الافريقية  
اما على وضع نظم دولي أو اقامة سلطة دولية للصيد في البحر  
تتمتع بسلطات كافية لفرض احترام المبادئ باستغلال المصايد  
والمقبولة عرفا واما على تدعيم لجان الصيد التابعة لمنظمة الاغذية  
والزراعة لهيئات أخرى مختصة بتنظيم الصيد لتمكينها من وضع الانظمة  
المناسبة والتي يمكن تطبيقها على جميع مناطق البحر .

#### و - التدريب ونقل التكنولوجيا

(١٣) تقوم الدول الافريقية رغبة منها في الاستفادة من استكشاف واستغلال  
موارد قاع البحار وطبقة الارض الواقعة تحت التربة بمساعدة جهودها  
على المستوى القومي والاقليمي لتدريب ومساعدة العاملين في جميع  
فروع العلوم والاساليب الفنية المتعلقة بالبحار كما أنها تنهض  
بمطالبة الاجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة والبلاد المتقدمة  
فنيا بالاسراع في نقل العلوم والاساليب الفنية المتعلقة بالبحار بما في  
ذلك تدريب العاملين .

#### ز - البحث العلمي

(١٤) يحق لجميع الدول مهما كان موقعها الجغرافي القيام بالبحث العلمي  
في البيئة البحرية بشرط أن يجرى هذا البحث العلمي للاغراض السلمية  
ودون أن يكون له أي اثر ضار على البيئة البحرية .

غير انه لا يجوز اجراء أى بحث علمى فى البحر الاقليمى  
أو فى المنطقة الاقتصادية الخاصة دون موافقة الدولة الساحلية  
المعنية .

وتقبل الدول تنشيط التعاون الدولى فى مجال البحث العلمى  
البحرى فى المناطق الواقعة فيما وراء المنطقة الخاضعة لولايتها  
القومية وفى جميع هذه المناطق يتم البحث وفقا للقواعد والاجراءات  
التي يخصصها الجهاز الدولى .

#### الحفاظ على البيئة البحرية

ح -

(١٥) تعترف الدول الافريقية بأحقية اية دولة فى ادارة موارها وفقا للسياسة  
التي تتبعها تجاه البيئة وانه ينبغى عليها مراعاة بعض الالتزامات  
فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث ومقاومته .

(١٦) وعليه تتخذ الدول الافريقية فرادى أو جماعية كافة الاجراءات الممكنة  
حتى لا يتسبب لنشاط الذى تحت ولايتها أو رعايتها فى الاضرار  
بباقي الدول أو البيئة البحرية فى مجموعها نتيجة للتلوث الناتج  
عن مثل هذا النشاط .

(١٧) على الدول عند القيام بوضع هذه الاجراءات ان تراعى قدر الامكان  
احكام الاتفاقيات الدولية أو الاقليمية القائمة والخاصة بالحماية من التلوث  
وكذا المبادئ والتوصيات التي تقترحها المنظمات الدولية أو الاقليمية  
المعنية .

طب النظام الدولي والجهاز الدولي الخاص بصيغاح البحار والمحيطات والطبقة

الواقعة تحت التربة فيما وراء حدود الولاية القومية

- (١٨) تؤكد الدول الافريقية من جديد ايمانها باعلان المبادئ الواردة في القرار ٢٧٤٩ (٧ x x) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة واقتناعها بأنه لا يمكن تحقيق الاهداف الواردة في هذا الاعلان ينبغي إعادة النص على هذه المبادئ ضمن نصوص الاتفاقية التي تحكم المنطقة .
- (١٩) وتؤكد الدول الافريقية بصفة خاصة ايمانها في مبدأ تراث البشرية المشترك وكذلك ايمانها بضرورة عدم الحد من هذا المبدأ عن طريق أى تعريف يتضمن قيودا .
- (٢٠) أما بالنسبة للمنطقة الدولية لقاع البحار فتؤكد الدول الافريقية من جديد انه - لحين الانتهاء من وضع النظام الدولي وانشاء الجهاز الدولي - يكون النظام المطبق في المنطقة هو النظام الوارد في اعلان المبادئ وفقا للقرار ٢٧٤٩ (٧ x x) وفى قرارات التجديد وانه وفقا لاحكام هذا الاعلان وهذه القرارات لايجوز لاي دولة أو شخص اعتبارى أو طبيعى القيام بأى نشاط يهدف الى استغلال المنطقة تجاريا .
- (٢١) تؤيد الدول الافريقية الاقتراح الذى يقضى بأن حدود المنطقة الدولية اعتبارا من خطوط الاساس المناسبة دون الاخلال بالاحكام الواردة في الفقرة ١ و ٦ المشار اليهما .

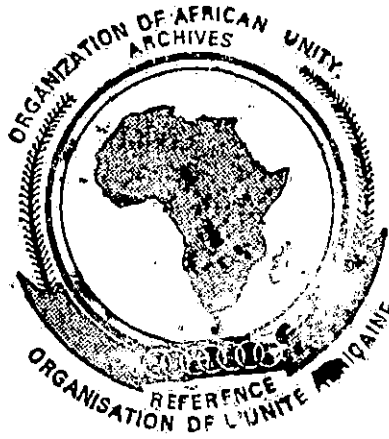


تؤكد الدول الأفريقية / (٢٢)

- أ - ان اختصاص الجهاز الدولى يجب أن يمتد الى قاع البحار والمحيطات والى طبقة الارض الواقعة تحت الترسية وراء حدود الولاية القومية .
- ب - ينبغى منح الجهاز الشخصية الممنوية المستقلة مع كافة الامتيازات والحصانات الفعالة ويجوز له أن يقيم علاقات عمل مع اجهزة الامم المتحدة على ان يحتفظ باستقلال سياسى ومالى كبير .
- ج - انه ينبغى منح الجهاز سلطات قوية واسعة وخاصة الحق فى استكشاف واستغلال المنطقة وتنظيم النشاط بهما وفى توزيع الفوائد بطريقة عادلة وفى الحد على قدر الامكان من الآثار الاقتصادية الضارة المترتبة على تقلبات اسعار المواد الاولية المستخرجة نتيجة للنشاط الذى يبذل فى المنطقة وفى القيام بتوزيع حصيلة اية ضريبة تفرض على أى وجه من أوجه النشاط المتعلق باستغلال المنطقة على جميع الدول النامية بطريقة عادلة وفى حماية البيئة البحرية وفى تنظيم البحث والقيام به حتى يتم بذلك ابراز مفهوم تراث البشرية المشترك فى صورته الكاملة .
- د - ضرورة انشاء جمعية مكونه من جميع الاعضاء ومخولة كافة السلطات ومجلس يتكون من عدد محدود من الاعضاء يختارون وفقاً لمبدأ

(١٠)

التوزيع الجغرافي العادل يتولى بطريقة ديمقراطية اغلب  
مهام الجهاز كما تنشأ سكرتارية تقدم الخدمات لكافة الاجهزة  
وهيئة قضائية تقوم بتسوية المنازعات ويحق للجمعية والمجلس  
انشاء اجهزة مساعدة متخصصة كلما احتاج الامر لذلك .



## اعلان كامبالا

ان مؤتمر الدول النامية الالاساحلية والدول الأخرى ذات الوضع الجغرافي اللاموات المجتمع في كامبالا ( أوغندا ) من ٢٠ الى ٢٢ مارس ١٩٧٤ .

ان يذكر بمؤتمر الامم المتحدة الثالث بشأن قانون البحار الذي افتتح في نيويورك في ٣ ديسمبر ١٩٧٣ والذي ستمتد دورته الثانية في كاراكاس ( فينيزويلا ) من ٢٠ يونيو الى ٢٩ أغسطس ١٩٧٤ .

وان يؤكد ضرورة الاخذ في الاعتبار احتياجات ومصالح البلدان النامية وخاصة البلدان الالاساحلية والتي لها وضع جغرافي غير موات .

وان يوجه من جديد غناية جميع الدول الى الدور الحيوي والسى ااهمية قيام الدول الالاساحلية بممارسة حقها في الوصول الى البحر والى عملية تنميتها الاقتصادية وان يعترف بأن الدول النامية الالاساحلية من بين البلدان النامية التي تعتبر أقل نموا .

وان يؤكد ان الاستخدام السلمى للبحار وتنمية موارد لها والتمنى بها تمثل عنصرا حيويا وحاسما من عناصر التجارة والمواصلات في العالم وتلعب بالتالى دورا هاما جدا في عملية التنمية الاقتصادية للامم .

( ١٢ )

وإن يمتد باحتياجات الدول اللاساحلية لتيسير نظام النقل والموانئ والتسهيلات الأخرى في دول المعبور ( الترانزيت ) ولااحتياجها وتشغيلها بفاعلية حيث أنها تعتمد عليها في تجارتها الدولية .

وإن يذكر بأن عددا من الرعايا القانونية الدولية اعترفت بحق الدول اللاساحلية في الوصول الى البحر بحرية وبالشعوب الأخرى المتعلقة بذلك .

وإن يعترف من اقتناه ان استمرار النظام القانوني للمحيطات يتوقف على الوفاء باحتياجات وه مصالح جميع الدول على أساس تميزية لمبلغ أقصى مستويات الرخاء الاقتصادية لشعبها .

يمكن انه ينبغي على نظام المحيطات القانوني المقبل ان يتضمن الاهداء التالية التي تمثل الحقوق والمصالح الأساسية للدول النامية الاساسية وغيرها من البلدان التي تتميز بوضع جغرافي غير بوات .

- ( ١ ) ان حق الدول اللاساحلية في الوصول الى البحر بحرية ومدون أي قيود يعتبر من الحقوق الرئيسية التي اعترف بها القانون الدولي .
- ( ٢ ) ان حق الدول التي تتميز بوضع جغرافي غير موات في الوصول الى اعالي البحار بحرية ومدون أي قيود يعتبر من الحقوق الرئيسية التي اعترف بها القانون الدولي .

( ٣ ) ينبغي على دول المعبور ( الترانزيت ) احترام حق وصول الدول اللاساحلية الى البحر بحرية وتيسير ممارسته وحققها أيضا في المعبور

( ١٣ )

بحرية وبدون أية قيود وتوفير كافة التسهيلات الاخرى التى

تحتاجها فى العبور دون اى تمييز وكافة وسائل النقل والمواصلات

عبر جميع الطرق المتحة فى دولة العبور .

٤- يكون للدول اللاساحلية وغيرها من الدول التى تتميز بوضع جغرافى

غير موات حق الوصول الى منطقة قاع البحار لكى تتمكن من الاشتراك

فى استكشاف واستغلال المنطقة ومواردها وتحقيق الفوائد من ذلك

٥- لكى تتمكن الدول اللاساحلية من ممارسة حق تسيير السفن

التي تحمل رايتها واستخدام الموانىء على الدول الساحلية

احترام حق الدول اللاساحلية فى استخدام التسهيلات والمعدات

والمنشآت الاخرى على نفس الاسس .

٦- يخضع العبور ( الترانزيت ) الى اية رسوم جمركية أو ضرائب

أو أعباء اخرى بخلاف الرسوم التى تحصل مقابل خدمات معينة

تتصل بمثل هذا العبور .

٧- تمثل الدول اللاساحلية وتلك التى تتميز بوضع جغرافى غير موات

بصورة ملائمة وتناسبية فى جميع فروع الجهاز الدولى لقاع البحار

على ان تصدر قراراته بما يتفق واحتياجاتها الخاصة ومشاكلها .

٨- تراعى المبادئ الاتية عند استغلال موارد البحار وقاع البحار

وطبقة الارض الواقعة تحت التربة فيما وراء المياه الإقليمية :

أ) مراعاة حقوق ومصالح جميع الدول الساحلية أو اللاساحلية

ب) المحافظة على جميع الحقوق التى تمارسها الدول اللاساحلية

(١٤)

وتلك التي تتميز بوضع جغرافي غير موافق على الموارد تنفيذاً  
للقانون الدولي المعمول به .

ج ( ينبغي ان تكون المنطقة الدولية التي تخضع لمفهوم التبرك

العالم في نطاق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤٦٧ (٢٣)

متسعة بالقدر الكافي وتحتوى على موارد تتيح الاستغلال الاقتصادي  
المستمر .

وبالنسبة لممارسة الولاية على المورد في المناطق المتاخمة

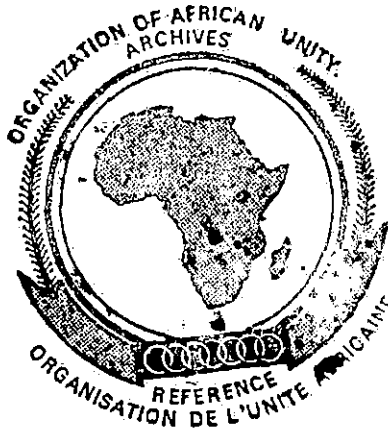
للمياه الإقليمية ، ينبغي ان يكون للدول اللاساحلية والمغلقة

جغرافياً والتي تتميز بوضع جغرافي غير موافق نفس الحقوق التي

تتمتع بها الدول الأخرى دون اى تمييز بالنسبة لممارسة

مثل هذه الولاية وفقاً للمقاييس الدولية التي يبيئها مؤتمرات

الأمم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار .



**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

1974-06

# Pan African Telecommunications Fund

Organization of African Unity

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/9180>

*Downloaded from African Union Common Repository*